الأمم المتحدة

A/HRC/23/57

الجمعية العامة

Distr.: General
26 June 2013
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة والعشرون
البندان ٢ و١٠ من جدول الأعمال
التقرير السنوي لمفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في مالي*

موجز

يقدم هذا التقرير وفقاً للقرار ١٨/٢٢ الذي يطلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه تقريراً مُحدَّثاً عن حالة حقوق الإنسان في مالي لينظر فيه خلال دورته الثالثة والعشرين.

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرر، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣، بموجب قراره ٢١٠٠ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، منيطاً إياها بالولاية التالية: (أ) تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية ودعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد؛ (ب) دعم تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، بما في ذلك الحوار السياسي الوطني والعملية الانتخابية؛ (ج) حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة؛ (د) تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛ (هـ) دعم عمليات المساعدة الإنسانية؛ (و) دعم المحافظة على التراث الثقافي؛ (ز) دعم العدالة الوطنية والدولية.

* تأخر تقديم هذه الوثيقة.

(A) GE.13-15226 241213 301213

1315226

الرجاء إعادة الاستعمال

ويأتي هذا التقرير نتيجة تحقيقات أجرتها بعثة أوفدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مالي في الفترة الممتدة من ١٨ شباط/فبراير إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣، واستكملتها شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة في مالي. ويهدف التقرير إلى الإبلاغ عن حالة حقوق الإنسان في مالي منذ تقديم التقرير السابق للمفوضة السامية إلى مجلس حقوق الإنسان في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣.

ولا تزال حالة حقوق الإنسان غير مستقرة في شمال البلد، إذ تتسم بانتهاكات الحق في الحياة، وحالات الاختفاء القسري والتعذيب والاعتقال والاحتجاز التعسفي، والمس بحق التملك. وتعزى هذه الانتهاكات إلى الجماعات المسلحة، بما فيها الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وأنصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، فضلاً عن عناصر تابعة للجيش المالي. وأشار نازحون ولاجئون إلى أنهم هجروا ديارهم خشية انتقام الجيش المالي والجماعات المسلحة على السواء.

والانتهاكات العديدة والجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ نتيجة لتكرر الإفلات من العقاب وتندرج في إطار ممارسات راسخة يطبعها العنف والإجرام لأكثر من ٢٠ عاماً من الصراع في البلد[(١)].

ومنذ تقديم التقرير السابق للمفوضة السامية، اتخذت السلطات المالية عدداً من التدابير الهادفة إلى مكافحة الإفلات من العقاب وملاحقة المشتبه بارتكابهم انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. ومن الأهمية بمكان أن يدعم المجتمع الدولي هذه الجهود لتمكين البلد من مواجهة التحديات الكثيرة في مجال الأمن، واستعادة سيادة القانون وسلطة الدولة في الشمال، وإعادة بناء الديمقراطية وتفعيل الاقتصاد فضلاً عن احترام حقوق الإنسان.

(١) A/HRC/22/33 وCorr.1، الفقرة ١٧.

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	١-٦	٤
ثانياً –	السياق العام	٧-٢١	٥
	ألف– الوضع الأمني والعمليات العسكرية في الشمال	٧-١٠	٥
	باء – خصوصية كيدال	١١-١٤	٦
	جيم– تمديد حالة الطوارئ	١٥-١٨	٧
	دال – العملية الانتخابية	١٩-٢١	٨
ثالثاً –	حالة حقوق الإنسان	٢٢-٥٧	٨
	ألف– الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء	٢٢-٢٧	٨
	باء – حالات الاختفاء القسري	٢٨-٣١	١٠
	جيم– التعذيب وسوء المعاملة	٣٢-٣٦	١٠
	دال – حالات الاعتداء على حرية التعبير	٣٧-٣٨	١١
	هاء – أوضاع المعتقلين في الشمال	٣٩-٤٢	١٢
	واو – العنف الجنسي	٤٣-٤٨	١٣
	زاي– عمليات انتهاك حقوق الطفل	٤٩-٥١	١٤
	حاء– التوترات الطائفية ومخاطر الانتقام	٥٢-٥٤	١٥
	طاء – النازحون في بلادهم واللاجئون	٥٥-٥٧	١٦
رابعاً –	التدابير المتخذة من الحكومة	٥٨-٦٦	١٦
خامساً –	الاستنتاجات والتوصيات	٦٧-٦٩	١٨

أولاً- مقدمة

١- يقدم هذا التقرير وفقاً للقرار ١٨/٢٢ الذي يطلب فيه المجلس إلى مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم إليه تقريراً مُحدثاً عن حالة حقوق الإنسان في مالي لينظر فيه خلال دورته الثالثة والعشرين. ويهدف التقرير إلى الإبلاغ عن الحالة منذ تقديم المفوضة السامية[٢] لتقريرها السابق إلى المجلس في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣، وهو يغطي الفترة الممتدة حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣.

٢- وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قرر، في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣ بموجب قراره ٢١٠٠ إنشاء بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، مُنيطاً إياها بالولاية التالية: (أ) تحقيق الاستقرار في المراكز السكانية الرئيسية ودعم إعادة بسط سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد؛ (ب) دعم تنفيذ خريطة الطريق الانتقالية، بما في ذلك الحوار السياسي الوطني والعملية الانتخابية؛ (ج) حماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة؛ (د) تعزيز وحماية حقوق الإنسان؛ (هـ) دعم العمليات الإنسانية؛ (و) دعم المحافظة على التراث الثقافي؛ (ز) دعم العدالة الوطنية والدولية

٣- وأُعد هذا التقرير استناداً إلى دراسات استقصائية أجرتها بعثة أوفدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان إلى مالي في الفترة الممتدة من ١٨ شباط/فبراير إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٣ (المشار إليها فيما يلي بـ "البعثة") فضلاً عن شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. ويراعي التقرير أيضاً نتائج البعثات التي أوفدتها في نيسان/أبريل وأيار/مايو ٢٠١٣ شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر لتقصي حالة اللاجئين الماليين وجمع معلومات عن حالة حقوق الإنسان في أماكنهم الأصلية لحظة فرارهم.

٤- وبفضل التحسن التدريجي للحالة الأمنية في الشمال، بعد عملية سرفال، تمكنت فرقنا من الذهاب إلى مناطق كان يتعذر الوصول إليها سابقاً، مثل كونا، وموبتي، وسيفاري، وتومبوكتو، وغاو، وتيسالي، وكيدال. فتمكنت فرق حقوق الإنسان من تأكيد ادعاءات انتهاك حقوق الإنسان المذكورة في التقرير السابق للمفوضة السامية والوقوف على هول الصدمة التي يعانيها السكان وضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة أثناء احتلال الجماعات المسلحة للمنطقة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

(٢) ترد المعلومات المتعلقة بالإطار القانوني المنطبق على الحالة في مالي والسياق الجغرافي والتاريخي للبلد في التقرير السابق للمفوضة السامية (A/HRC/22/33 وCorr.1، الفقرات ٥-١٧).

٥- ولا تزال تحديات كبيرة تعرقل حسن سير التحقيقات بشأن حالة حقوق الإنسان. أولاً، يصعب التحقق من بعض المزاعم بفعل الوصول المحدود إلى شمال البلاد لأسباب أمنية. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت فرق حقوق الإنسان أن بعض الجهات تميل إلى التلاعب بالمعلومات، متكلمةً أحياناً باسم سكان الشمال. وأخيراً، تظل العقبة الرئيسية هي إحجام بعض الشهود والضحايا عن التعاون مع المحققين خوفاً من الانتقام.

٦- والتقت فرق مفوضية حقوق الإنسان وزير العدل وحافظ الأختام، ووزير الدفاع وشؤون المحاربين القدامى، ووزير الإدارة الإقليمية واللامركزية وتطوير الإقليم، ووزيرة شؤون الأسرة والنهوض بالمرأة والطفل، فضلاً عن السلطات المحلية في الشمال. والتقت الفرق أيضاً المدعي العام للمقاطعة الثالثة[٣]، واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وأعضاء من المجتمع المدني وممثلين عن السلك الدبلوماسي ووكالات الأمم المتحدة.

ثانياً- السياق العام

ألف- الوضع الأمني والعمليات العسكرية في الشمال

٧- لا يزال الوضع الأمني في الشمال هشاً وتميّز بعمليات التمشيط التي تقوم بها قوات الدفاع والأمن المالية بمساعدة القوات الفرنسية وقوات بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية في سيفاري، وموبتي، وبر، وتومبوكتو، وغاو. ومنذ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٣ سُجل ما لا يقل عن ١٣ هجوماً، مما يؤكد استمرار التهديد بالهجمات الانتحارية وبالسيارات المفخخة التي تشنها جماعات مسلحة مثل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين.

٨- وكانت لهذه الهجمات نتائج خطيرة على حالة حقوق الإنسان في شمال مالي، خاصة أنها تسببت في مقتل أكثر من ٢٤ شخصاً وتدمير ممتلكات منذ شهر شباط/فبراير ٢٠١٣. وقد ولّدت أيضاً حالة رعب ومناخاً من الارتياب العام بين السكان مما يؤدي إلى المزيد من عمليات الوشاية القائمة على الخلط بين بعض سكان الشمال ذوي البشرة الفاتحة وأعضاء الجماعات المسلحة أو المتمردة.

٩- ومناطق الشمال الرئيسية الآن آمنة جزئياً بوجود الجيش المالي، مسبوقاً بإجراءات الشرطة العسكرية والجيش الفرنسي وقوات من بعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، باستثناء كيدال التي لا تزال تحت سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وقتل في ١١ نيسان/أبريل أربعة جنود من البعثة الدولية في هجوم انتحاري على ساحة سوق في كيدال.

(٣) إحدى مقاطعات باماكو الست.

وفي ١٦ أيار/مايو ٢٠١٣ وقعت مواجهات في أنفيس قرب كيدال بين مقاتلين من الحركة الوطنية لتحرير أزواد وفصيل منافس من الحركة العربية لأزواد. ولم يُحدد بعد عدد ضحايا هذه المواجهات.

١٠- ولا يزال العديد من المناطق الشمالية غير آمن، خاصة المناطق الريفية والنائية عن العواصم الإقليمية. ولا تزال الجماعات المسلحة، خاصة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، تحتفظ ببعض القدرة على الأذى في مناطق الشمال ولكن أيضاً في جنوب البلد وعبر منطقة الساحل. وقد سُجلت بالفعل هجمات شنتها جماعات مسلحة منذ شهر آذار/مارس، ولا سيما في ضواحي غاو وميناكا وتومبوكتو.

باء- خصوصية كيدال

١١- لم تشهد كيدال المدينة الشمالية الثالثة، مهد انتفاضات الطوارق المتعاقبة منذ استقلال مالي، نفس نمط تحرر البلدات الشمالية الأخرى مثل غاو وتومبوكتو. وعلى الرغم من وجود القوات الفرنسية والقوات التابعة لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، تبقى مدينة كيدال تحت سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تديرها بشكل مستقل من خلال محافظ. ووفقاً لبعض الشهادات، يُزعم أن سلطات الأمر الواقع تصدر وثائق إدارية بختم "دولة أزواد"، ويُنشر علَم أزواد في منطقة كيدال، بما في ذلك تيسالي ومدينة كيدال. وقد تأكدت هذه المعلومة من قبل فريق متعدد التخصصات تابع لبعثة الدعم الدولية في مالي بقيادة أفريقية، يضم ممثلاً لشعبة حقوق الإنسان الذي استطاع زيارة كيدال، وتيسالي، وتومبوكتو وغاو بين ٢٩ و٣١ آذار/مارس ٢٠١٣.

١٢- وتُعتبر السيطرة المستمرة للحركة الوطنية لتحرير أزواد على منطقة كيدال في حد ذاتها انتهاكاً للنظام الدستوري وتمثل عقبة رئيسية أمام ممارسة حقوق الإنسان في المنطقة، لا سيما بالنظر إلى تاريخ هذه المنظمة ولارتباطاتها بالجماعات المسلحة مثل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين الذين سيطروا على شمال البلاد قبل تدخل القوات الفرنسية والأفريقية. وتشير شهادات إلى أن العديد من انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى الحركة الوطنية لتحرير أزواد حصلت في كيدال، خاصة خروق تطال السلامة الجسدية وتوقيفات غير قانونية واعتقالات تعسفية غالباً ما يكون ضحاياها من الطوارق الذين ينظر إليهم على أنهم مقربون من الفصائل المتنافسة في الحركة الوطنية لتحرير أزواد، ومؤيدون لوحدة مالي وللسلطة في باماكو.

١٣- ومن شأن عدم وجود سيادة فعالة لدولة مالي على منطقة كيدال أن يعرّض للخطر حق المواطنين في المشاركة في الحكم، لا سيما من خلال الانتخابات. وفي الواقع إذا لم يكن للسلطات المالية وصول آمن إلى كيدال قبل الانتخابات، فقد لا تجرى هذه الأخيرة في كيدال أو قد تشوبها مخالفات من شأنها أن تمس بحرية التعبير لدى السكان.

١٤- ونظراً لرمزية كيدال وللمناخ الأمني المتوتر في هذه المدينة، من المهم الحرص على حسن تنظيم الدخول المحتمل لقوات الدفاع والأمن المالية إلى كيدال وعلى مراقبة وجودها لتفادي خطر الانفلات ومنع انتهاكات حقوق الإنسان في حق أشخاص يشتبه بأنهم دعموا تمرد الحركة الوطنية لتحرير أزواد وانفصال شمال مالي.

جيم- تمديد حالة الطوارئ

١٥- من أجل إنجاح العمليات العسكرية الجارية في الشمال، أعلنت حكومة مالي، ابتداء من ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، حالة الطوارئ في جميع أنحاء الإقليم لمدة عشرة أيام. وفي وقت لاحق تم تمديد هذا الإعلان من جانب البرلمان حتى ٢٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣، وفقاً للمادة ٧٢ من الدستور. وقد طلبت الحكومة من الجمعية الوطنية التمديد مجدداً لحالة الطوارئ حتى منتصف ليل ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣، بذريعة عدم تحقق أهداف الإعلان الأول.

١٦- ويجب أن تشكل حالة الطوارئ، الواردة في دستور عام ١٩٩٢، والمنظمة بموجب القانون رقم ٨٧-٤٩ في ٤ تموز/يوليه ١٩٨٧ رداً على "خطر داهم ناتج عن انتهاكات خطيرة للنظام العام" وعلى "أنشطة تخريبية هدفها تقويض الأمن الداخلي" أو على "أحداث لها، بحكم طبيعتها أو خطورتها، طابع الكارثة العامة". وتؤدي حالة الطوارئ إلى اتخاذ تدابير صارمة في القانون العام تمليها نظرياً ظروف استثنائية يحتمل أن تعيق احترام حقوق الإنسان والحريات العامة. وعلى سبيل المثال، تملك السلطة الإدارية السلطة لتنظيم أو منع حركة الناس والمركبات في أماكن معينة وفي أوقات معينة، ولفرض الإقامة الجبرية على كل من يهدد نشاطُه الأمن أو النظام العام، ولإعطاء الأمر بالإغلاق المؤقت للأماكن العامة.

١٧- وفي السياق الحالي المتأثر في نفس الوقت بعمليات عسكرية في الشمال، وبهشاشة الوضع السياسي وبالانتخابات الوشيكة، من المهم أن تستمر اليقظة إزاء استخدام المراجع السياسية والإدارية والعسكرية للصلاحيات المتعلقة بحالة الطوارئ. وأكدت بعض السلطات خلال الاجتماعات مع مراقبين لحقوق الإنسان أن ما كان يُكتب "في الأوقات العادية" يمكن أن يكون محظوراً ويعاقب عليه بسبب حالة الطوارئ. وقد استحضر بعض الرسميين أيضاً حالة الطوارئ لتبرير الاعتقال دون إذن قضائي واحتجاز صحفي من قبل الأجهزة السرية[٤]. وفي الواقع، إن حرية التعبير وحرية المنظمات هي أيضاً مهددة.

١٨- ونظراً لمخاطر الانتهاكات هذه، فمن الضروري أن تكون التدابير المتخذة من جانب السلطات موافقة للأحكام ذات الصلة بالمادة ٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي تحدد شروط مشروعية الخروج عن النظام الموحد لحقوق الإنسان في حال الوقوع في ظروف استثنائية.

(٤) مقابلات شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي مع مسؤولين كبار في دولة مالي، في باماكو في ٨ آذار/مارس ٢٠١٣.

دال- العملية الانتخابية

١٩- أدخلت هجمات الجماعات المسلحة في ١٧ كانون الثاني/ينـــاير ٢٠١٢، والانقـــلاب العسكري في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ البلد في أزمة أمنية وسياسية واجتماعية واقتصادية لا سابقة لها. ويجب على الانتخابات الرئاسية، المقرر إجراؤها في ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، تمكين الماليين من ممارسة حقهم في المشاركة في إدارة الشؤون العامة.

٢٠- وقد ارتفع العديد من الأصوات، لا سيما داخل المجتمع المدني، ضد إجراء انتخابات متسرعة على اعتبار أنه لم يتم استيفاء الشروط التقنية والسياسية لها. وهناك أيضاً عقبـــات عملية كبيرة لمشاركة كافة الماليين بالانتخابات حسب الشروط المنصوص عليها في المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وهذا ينطبق على مـــشاركة اللاجـــئين والنازحين، وكذلك جميع أولئك الذين بلغوا سن ١٨ عاماً منذ آخـــر مراجعـــة للقائمـــة الانتخابية في عام ٢٠١١. وهذه المشكلة تطال أيضاً سكان كيدال، الـــذين سيمارســـون بصعوبة حقهم في التصويت طالما هذه المنطقة ليست تحت السيطرة الكاملة لحكومة مالي.

٢١- ومن ناحية أخرى، تفترض الممارسة الكاملة لحق التصويت التمتع الفعلي بـــالحقوق ذات الصلة، مثل حرية التعبير والصحافة وتكوين الجمعيات، والحق في التظـــاهر الـــسلمي، وحرية التنقل والحق في السلامة الشخصية. وفي هذا الصدد، لا يزال الوضع هشاً ويـــستحق اهتماماً خاصاً كي تكون الانتخابات شاملة وحرة ونزيهة وتجرى بطريقة ســـلمية، وفقـــاً لحقوق الإنسان وللحريات العامة.

ثالثاً- حالة حقوق الإنسان

ألف- الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء

٢٢- منذ بدء العمليات العسكرية في شمال البلاد، يُزعم أن جنوداً مـــاليين شـــاركوا في عمليات إعدام بإجراءات موجزة بحق أشخاص ينتمون إلى جماعات مسلحة أو يُشتبه في أنهم تعاونوا معهم. وجمعت البعثة معلومات موثوقة حول تصفية ١٠ أشخاص ينتمون إلى جماعة الطوارق في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١٣. يُشتبه في أن هؤلاء الناس أعدموا من قبل قوات الدفاع والأمن المالية بينما كانوا يحاولون عبور الحدود الموريتانية في ليري. ولم تتمكن البعثـــة مـــن الانتقال إلى ليري لإجراء المزيد من التحريات بسبب الوضع الأمني غير المستقر في هذه المحلة.

٢٣- وحصلت البعثة أيضاً على معلومات حول إعدام ثمانية أشخاص في شهري كـــانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠١٣ في تومبوكتو، بينهم أربعة من رجال الطوارق وأربعة مـــن أصول عربية، على أيدي عناصر من الجيش المالي. وقد طمرت جثثهم قبل أن يتم اكتشافها

لاحقاً من جانب السكان. وفي ٤ شباط/فبراير ٢٠١٣، ودائماً في تومبوكتو، يُزعم أن رجلاً ينتمي إلى جماعة الطوارق خُطف وقتل على يد عنصر غير محدد الهوية في الجيش المالي. وقد وجدت جثته على أطراف المدينة.

٢٤- وفي صباح ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أفيد عن توقيف جنود من الجيش المالي لخمسة أشخاص، منهم دركيان، ينتمون إلى جماعتي الفولاني والطوارق. ويُعتقد بأنهم اقتيدوا إلى المخيم العسكري في سيفاري حيث أعدموا في اليوم نفسه، للاشتباه في كونهم "خونة". والتقت البعثة زوجة أحد الضحايا التي أكدت عدم تمكنها من تحديد مكان دفن جثة زوجها. وأجرت البعثة مقابلة مع قائد درك سيفاري وأودعته اسمي الضحيتين من رجال الشرطة.

٢٥- وفي سيفاري، أجرت البعثة تحقيقاً بشأن ادعاءات تتعلق بجثث ألقي بها في تسع آبار قرب محطة الحافلات. وزعم شاهدان التقتهما البعثة في باماكو أن الجيش المالي ألقى جثثاً في هذه الآبار. وأفاد أحد المارة أن في إحدى هذه الآبار عشر جثث على الأقل. وقد لاحظت البعثة وجود آثار تشبه الدم الجاف على حافة ثلاث من هذه الآبار، كما لاحظت أن كمية من التراب كان قد ألقي بها مؤخراً داخل الآبار.

٢٦- وقابلت البعثة ثلاثة أشخاص أفادوا عن أربع عمليات إعدام نفذتها الجماعات المسلحة، اثنان في سيفاري واثنان في تومبوكتو. كما تلقت البعثة معلومات عن وجود جثث ضحايا في مستشفى سيفاري، مما قد يعني مقتل العديد من المدنيين أثناء تحرير كونا. ولم تتمكن البعثة من الحصول على معلومات تسمح لها بتحديد العدد الدقيق لجثث عائدة لمقاتلين ولمدنيين. كما أجرت البعثة مقابلة مع والدة رجل في الخامسة والثلاثين من العمر أفادت أن عناصر من القاعدة في بلاد المغرب أردوه قتيلاً في تومبوكتو، بينما كان يحاول الفرار.

٢٧- واتهم العديد من الشهود مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير الأزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا بعمليات انتهاك الحق في الحياة. وهكذا أفيد عن مقتل ٢٠ شخصاً في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٣ في هجوم لمسلحين منتمين للحركة الوطنية لتحرير الأزواد على قرية بوغومي في مقاطعة تننكو. وفي حالة أخرى معبرة، فتح عضو في حركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا النار في ١١ أيار/مايو ٢٠١٣، على حشد من الناس كانوا مجتمعين في نقطة توزيع مساعدات إنسانية في ميناكا، متسبباً بمقتل مدنيين اثنين. وتأكدت انتهاكات الحق في الحياة هذه على أيدي الجماعات المسلحة في شمال مالي أثناء مقابلات أجرتها، في مخيمات اللاجئين الماليين في موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو، فرق حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

باء- حالات الاختفاء القسري

٢٨- أجرت البعثة تحقيقات في ادعاءات حول اختفاء قسري لتسعة رجال في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. وأجرت البعثة مقابلة مع ثلاثة شهود أعطوا معلومات موثوقة حول اختفاء تاجر من أصل عربي كان قد اختطفه رجال مجهولي الهوية يرتدون بذلات الجيش المالي. وأظهرت مقابلات أخرى لشهود موثوقين أن عناصر من الجيش المالي أوقفوا في بماكو وسيفاري تسعة أشخاص (ثمانية من الجالية العربية وواحد من السونغي).

٢٩- وطلب أشخاص عديدون دعم شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، للعثور على أفراد من عائلاتهم فُقدوا منذ اندلاع العمليات العسكرية في شمال البلاد. وقدّم اللاجئون الماليون في مختلف مخيمات النيجر وموريتانيا وبوركينا فاسو معلومات عن حالات مزعومة لخطف أشخاص وإخفائهم قسراً عن عائلاتهم على أيدي جماعات مسلحة والجيش المالي.

٣٠- وتلقى مراقبو حقوق الإنسان أيضاً شهادات تشير إلى أن أفراد في جماعات مسلحة، منها الحركة الإسلامية في الأزواد، وحركة التحرير والجهاد في غرب أفريقيا، - وهم ناشطون في كيدال وغاوو وتومبوكتو - ما زالوا، على ما يبدو، يمارسون عمليات الخطف. وعلى سبيل المثال، أفيد أن نجل أحد المرابطين من بلدة بير الواقعة على بعد ٦٠ كيلومتراً من تومبوكتو، تعرض للخطف في ٥ أيار/مايو ٢٠١٣، على أيدي عناصر من الحركة العربية في الأزواد، أثناء مواجهات طائفية مسلحة بين العرب والطوارق.

٣١- ويبدو أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد المسيطرة على منطقة كيدال ما زالت تحتجز أكثر من ثلاثين شخصاً في مركز شرطة المدينة الذي أصبح مركز احتجاز. ولأسباب أمنية يصعب التأكد ما إذا كان بين الأشخاص الذين تحتجزهم الحركة الوطنية لتحرير الأزواد أولئك المفترض أنهم اختفوا. ففي ١٨ أيار/مايو ٢٠١٣، وأثناء لقاء في واغادوغو مع شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أقرت قيادة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد بأنها تحتجز ٤٧ شخصاً يُزعم أنهم جميعاً من المجاهدين، بينهم مقاتلون أجانب أتوا من الجزائر، وبوركينا فاسو، والنيجر، وموريتانيا، إضافة إلى ماليين. وقد دعت الحركة الوطنية لتحرير الأزواد شعبة حقوق الإنسان إلى زيارة كيدال للقاء جميع هؤلاء الأشخاص الذين أوقفوا أثناء مختلف المواجهات المسلحة في شمال البلاد.

جيم- التعذيب وسوء المعاملة

٣٢- وفقاً للعديد من الشهود والمنظمات غير الحكومية المدافعة عن حقوق الإنسان، وعلى نحو ما أكدته تحقيقات بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، رافقت أحياناً العمليات العسكرية الجارية تجاوزات من قبل جنود ماليين ضد أشخاص

مشتبه بأنهم من الجهاديين أو أعضاء ناشطين في مختلف الجماعات المسلحة أو أنهم تعاونوا مع هذه الجماعات المسلحة. ولُفت انتباه سلطات مالي إلى الحالات الموثقة من قبل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي وعدت بأنه سيتم وضع مرتكبي الانتهاكات المزعومين بتصرف السلطات القضائية.

٣٣- وبشكل عام، ارتكب مقاتلو مختلف الجماعات المسلحة أعمال تعذيب وسوء معاملة ضد السكان المدنيين أو ضد أشخاص يشتبه في كونهم حلفاء لحكومة مالي. وقد تلقت بعثة مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان معلومات عن حالة خمسة أزواج تم جلدهم من قبل الشرطة الإسلامية لأنهم كانوا على علاقة خارج نطاق الزواج. كما تم القبض على نساء وجلدهن من قبل جماعات مسلحة لاعتبار سلوكهن مخالفاً لمبادئ الشريعة.

٣٤- وأجرت البعثة مقابلة مع رجل كان يتلقى الرعاية الطبية في مستشفى سيفاري، فأكد أنه في ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ وفي بلدة بوني، تعرض مع زوجته وابنته للضرب واستُهدفوا من قبل ستة أشخاص مسلحين قد ينتمون إلى حركة التوحيد والجهاد في غربي أفريقيا. وأكد مصدر طبي أن الضحية أصيبت بثلاثة عيارات نارية في أنحاء الجسم.

٣٥- كما أجرت البعثة مقابلة مع رجل له ٢٢ عاماً، من أصل سونغي، بُترت يده أثناء حفل عام في تومبوكتو في آذار/مارس ٢٠١٢، بتهمة سرقة فراش أثناء عمليات النهب التي تلت الاستيلاء على تومبوكتو على أيدي الجماعات المسلحة. وقد ترأس قاض ينتمي إلى أنصار الدين الحفل الذي سبق البتر، بحضور أعضاء من جماعات مسلحة أخرى كحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا، والحركة الوطنية لتحرير أزواد وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ووفقاً لشهود عيان، إن عمليات البتر العلنية تهدف للثني عن السرقة، وبعد ذلك يتم اقتياد المبتور إلى المستشفى على أيدي أعضاء من أنصار الدين لتلقي العلاج.

٣٦- وأقامت شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، اتصالات مع منظمات غير حكومية محلية لتحديد ضحايا بتر الأطراف، وتقييم مدى امتداد هذه الظاهرة، ولتطوير مشاريع ملموسة بالتعاون مع مختلف الشركاء، بما فيه إطار الدعوة الخاصة للمشاريع ٢٠١٣ لصندوق التبرعات التابع للأمم المتحدة والخاص بضحايا التعذيب.

دال- حالات الاعتداء على حرية التعبير

٣٧- ومن بين الحالات التي عرضت على المراقبين لحقوق الإنسان، كانت الحالة الأكثر دلالة في التعدي على حرية التعبير هي حالة بوكاري ضو، رئيس تحرير صحيفة *"الجمهوري"*، وقد اعتقل في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣ واحتُجز في مقر أمن الدولة لمدة ٨ أيام. ثم اقتيد أمام المحكمة الابتدائية في باماكو ووجهت إليه تهمة التحريض على العنف وبث معلومات كاذبة بعد نشره رسالة منسوبة لجنود تشجب الفوائد المالية الممنوحة من رئيس المرحلة الانتقالية للكابتن سانوغو الذي هو وراء انقلاب ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢.

٣٨- وفي ١٨ آذار/مارس ٢٠١٣، خضع السيد ضو للحجز الاحتياطي في سجن باماكو المركزي، قبل إطلاق سراحه المؤقت في ٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣، أعلنت المحكمة الابتدائية في باماكو "بطلان" الإجراءات ضده. كما تابعت محاكمتَه شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي والمنظمات المدافعة عن حرية الصحافة وحقوق الإنسان.

هاء- أوضاع المعتقلين في الشمال

٣٩- ضمن إطار ولايتها، تستمر شعبة حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، بزيارة مخيم (أ) لدرك باماكو وسجن باماكو المركزي، بانتظام وبدون عوائق، لتقييم ظروف احتجاز الأشخاص الموقوفين على خلفية العمليات العسكرية في الشمال. وتمكنت فرق حقوق الإنسان أيضاً من مقابلة المقاتلين العشرة الذين يُشتبه بانتمائهم إلى الجماعات المسلحة التي قبض عليها في منطقة البر والبوريم، وكانوا قيد الاحتجاز في المخيم العسكري في تومبوكتو قبل نقلهم إلى باماكو.

٤٠- وبتاريخ ٩ أيار/مايو ٢٠١٣،كان أكثر من ٢٩٥ عنصراً في جماعات مسلحة أو ما يُشتبه بأنهم متعاونون معهم، موقوفين في باماكو. وقد اعتقلوا في بلدات عديدة من الشمال في إطار العمليات العسكرية لاستعادة الأرض. وغالبية هؤلاء السجناء هم ماليون تتراوح أعمارهم بين ٢٠ و٧٦ سنة (٨٠ في المائة من السونغاي أو من الفولاني، والبعض الآخر من الطوارق والعرب)، وأيضاً أشخاص من الجزائر، وبوركينا فاسو، وفرنسا، والمغرب، والنيجر، ونيجيريا، والصومال، وتونس. ويُزعم أنه تم تسليم ثلاثة سجناء من الجنسية الفرنسية إلى فرنسا.

٤١- وأعلن محتجَزون قابلتهم فرق تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، عن تعرضهم للتعذيب من قبل الجيش المالي لدى إلقاء القبض عليهم في الشمال. وعلى أجسام البعض منهم علامات مرئية كنتيجة لعمليات التعذيب. وتشير جميع الشهادات الموثوقة والمؤكدة في تصريحات المعتقلين إلى أن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية توقفت عندما وُضع الأشخاص الموقوفون بتصرف أفراد من الشرطة أو تم نقلهم إلى باماكو. إلا أنه لم يلي التزام الحكومة بإجراء تحقيقات بشأن تورط أفراد من قوات الدفاع والأمن المالية في هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، إجراءات ملموسة حتى الآن.

٤٢- وفي ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٣، تمكن مراقبو حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، من التأكد من وفاة أربعة أعضاء مفترضين للجماعات المسلحة في ليلة ٦-٧ نيسان/أبريل ٢٠١٣، في سجن باماكو المركزي. وقد تم فتح تحقيق إداري من قبل السلطات القضائية من أجل تحديد الأسباب الدقيقة لوفاة المعتقلين. ووفقاً للسلطات القضائية، فإن ثلاثة من المعتقلين كانوا مرضى عند نقلهم إلى

باماكو. وتجدر الإشارة إلى أنه في أعقاب زيارة قاموا بها إلى السجن المركزي في باماكو يومي ٢٢ و٢٣ آذار/مارس ٢٠١٣، لفت مراقبو حقوق الإنسان التابعون لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، انتباه السلطات القضائية لضرورة تحسين ظروف احتجاز المشتبه بانتمائهم إلى الجماعات المسلحة. وخلال هذه الزيارة، اشتكى المعتقلون من ضيق خلايا السجن والعتمة السائدة وارتفاع حاد في درجة الحرارة داخلها وعدم وجود تهوية كافية[٥].

واو- العنف الجنسي

٤٣- مع التحسن التدريجي للظروف الأمنية في الشمال ولفرص الالتقاء بالضحايا، تم التحقق من مزاعم الاعتداء الجنسي على أيدي أفراد من الجماعات المسلحة المختلفة المذكورة في التقرير السابق للمفوض السامي. وأجرت البعثة ١٩ مقابلة تم خلالها الإبلاغ عن اعتداءات جنسية ضد نساء وفتيات مرتكَبة في الشمال بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، على أيدي أفراد من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا وأنصار الدين.

٤٤- ووفقاً للمعلومات التي جمعتها البعثة، اختطف أعضاء الجماعات المسلحة ضحاياهم في كثير من الأحيان قبل الاعتداء عليهن جنسياً. وفي بعض الحالات، اعتُدي على الضحايا في منازلهن أو في مراكز الاحتجاز. والمعلومات التي تم تحليلها من قبل بعثة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تشير إلى أنه، في معظم الحالات، كان الجناة المزعومين أعضاء في الحركة الوطنية لتحرير أزواد. وذكرت إحدى الضحايا اللواتي قابلتهن البعثة أنها تعرضت وشقيقتها للاغتصاب من قبل أربعة رجال أمام والدتهن، في بداية حزيران/يونيه ٢٠١٢، في غاو، وتزعم أنها أصبحت حاملاً بعد الاغتصاب. وصرحت أن المعتدين هم أعضاء في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وكانوا يرتدون زياً عسكرياً وعمامة. وذكرت ضحية أخرى أنها تعرضت لمضايقات لمدة أشهر من قبل أعضاء في إحدى الجماعات المسلحة إلى أن قبضوا عليها واقتادوها إلى بنك التضامن المالي في تومبوكتو، حيث تعرضت للاغتصاب على أيدي خمسة رجال، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وتجدر الإشارة إلى أنه، وفقاً لعدة شهادات جمعتها البعثة، قد يكون بنك التضامن المالي استعمل كمركز اعتقال للنساء أثناء احتلال تومبوكتو على أيدي الجماعات المسلحة.

٤٥- والمعلومات التي جمعتها البعثة تشير إلى أن معظم ضحايا الاغتصاب هن من جماعتي سونغاي وبيلا. لكن من الصعب التأكد ما إذا كان استهداف الضحايا تم بسبب انتمائهن العرقي. ويبدو، على سبيل المثال، أنه في ميناكا، النساء البيلا تعرضن بشكل خاص

(٥) في الواقع، تتراوح الحرارة في باماكو خلال شهر نيسان/أبريل بين ٣٨ و٤٤ درجة مئوية.

للاغتصاب، بينما في غاو، كانت الضحايا الرئيسية من النساء السونغاي. وقد يكون هذا الاستنتاج على صلة بالتركيبة السكانية لهاتين البلدتين حيث تشكل هاتين الجماعتين العرقيتين غالبية السكان.

٤٦- وتلقت البعثة أيضاً ادعاءات من مصادر عديدة، بما في ذلك أفراد من عائلات الضحايا، متحدثة عن زيجات قسرية مع أفراد الجماعات المسلحة، في غاو وتومبوكتو. ويبدو أن الزواج القسري قد أدى في معظم الحالات إلى العديد من عمليات الاغتصاب في مخيمات الجماعات المسلحة، وما كان يستمر لأكثر من أسبوعين أو ثلاثة، يتم بعدها إعادة الفتيات إلى أسَرهن.

٤٧- ولاحظت البعثة جهود بعض المنظمات لتحديد وجمع المعلومات عن العنف الجنسي وتلك القائمة على الجنس، وخاصة عن عمليات الاغتصاب المرتبطة بهذا النزاع، والتي وقعت في الشمال في ٢٠١٢. وبناء على هذه المعطيات، أعلنت وزارة الأسرة وترقية النساء والأطفال في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣ أنه قد تم توثيق ٢٠٠ حالة اغتصاب لنساء وفتيات بين ٩ و٦٠ من العمر على أيدي مختلف الجماعات المسلحة.

٤٨- ومن الصعب التحديد الدقيق لمدى انتشار العنف الجنسي في شمال مالي منذ بداية الاحتلال من قبل الجماعات المتمردة، في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، لأن المعايير المتبعة لتسجيله لا تبدو موحَّدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتردد الضحايا في الإبلاغ عن قضاياهم بسبب الصدمة والشعور بالخجل والخوف من وصمة العار. ولاحظ أحد هؤلاء الأشخاص أن النساء والفتيات اللواتي يقعن ضحايا الاغتصاب لا يبلّغن عن هذه الحوادث لأنهن يعتقدن أنه "إذا فعلن ذلك، فلن يكون هناك مستقبل بالنسبة لهن". وفي أثناء إحدى المقابلات، علمت البعثة أن إحدى ضحايا الاغتصاب قد انتحرت في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٣،بعد عدة محاولات سابقة.

زاي- عمليات انتهاك حقوق الطفل

٤٩- تلقت البعثة معلومات عن تجنيد واستخدام الأطفال من جانب الجماعات المسلحة. وعقدت البعثة اجتماعات مع ممثلي صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والسلطات المالية تتعلق بأول نقل في ٨ و٩ آذار/مارس ٢٠١٣، لستة أطفال جنود أوقفوا في تيسالي على يد الجيش الفرنسي وسُلموا إلى السلطات المالية ووُضعوا رهن تصرف اليونيسيف.

٥٠- وأكدت السلطات المالية للبعثة أنها تعمل، بالتعاون مع المجتمع الدولي، على إعادة إدماج الأطفال المرتبطين بالجماعات المسلحة. وفي ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، أصدرت السلطات تعميماً حكومياً يفيد بأن الجنود الأطفال الذين اعتقلوا أو فروا ينبغي اعتبارهم ضحايا وأن يعاملوا وفقاً لذلك. وقد طلبت السلطات أيضاً من جميع السلطات المختصة العمل معاً من أجل إعادة إدماج هؤلاء الأطفال.

٥١- وقد عانى نظام التعليم كثيراً من احتلال الشمال على يد الجماعات المسلحة، مع عواقب وخيمة طالت الحق في الحصول على التعليم لنحو ٠٠٠ ٧٠٠ طفل. فمنذ اندلاع أعمال العنف في الشمال، أغلِقت ١١٥ مدرسة على الأقل، ودمرت، ونهبت. والبعض منها وُجد فيه متفجرات من مخلّفات الجماعات المسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، نزح العديد من المعلمين و لم يعودوا بعد إلى الشمال. فمن الضروري إعادة بناء المدارس، وإعادة المعلمين إلى الشمال، وتدريبهم وتوفير المواد التعليمية لهم. ففي نيسان/أبريل ٢٠١٣، كان حوالي ٠٠٠ ٢٠٠ طفل لا يزالون بلا مدرسة.

حاء- التوترات الطائفية ومخاطر الانتقام

٥٢- تتميز العلاقات بين الطوائف في شمال مالي باستمرار التوترات بين السونغاي، والفولاني، والعرب، والطوارق. وهذه التوترات تنطوي على قدْر كبير من مخاطر العنف، فتبدو بعض الحوادث مثل الاشتباكات يوم ٥ أيار/مايو ٢٠١٣ في بلدة البر، بين العرب والطوارق نذيراً لها. ووجود الميليشيات التي يغلب عليها الطابع العرقي يزيد من خطر العنف. ولذا فمن المهم أن يكون الحوار السياسي في المستقبل شاملاً ويسمح بمشاركة فعالة لجميع الطوائف لتعزيز العيش المشترك وفضائله في هذه المنطقة.

٥٣- وعلى الرغم من انخفاض ملحوظ في الانتهاكات المسجلة ضد أفراد الجاليات العربية والطوارق أثناء تحرير المدن الشمالية بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٣ لدعمهم المزعوم للجماعات المسلحة والجهاديين، تبقى مخاطر الانتقام مستمرة. على سبيل المثال، وأثناء مهمة في منطقة تومبوكتو، من ٨ إلى ١٢ أيار/مايو ٢٠١٣، لاحظت فرق حقوق الإنسان التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، أن أعضاء من جماعتَي الطوارق والعرب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٥٠ عاماً فروا، وأن المنتمين للقلة المتبقية من هذه الجماعات، خاصة كبار السن والمرضى والأطفال، يعيشون مختبئين في منازلهم خوفاً من العقاب أو من وصمة العار. وقد أكد اللاجئون في مخيمات مختلفة في بوركينا فاسو أن الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٠ عاماً قد فروا من المنطقة، وبعضهم موجودون في مخيمات للاجئين أو مختبئون في القرى داخل البلد حيث يبدو أن ظروف حياتهم صعبة.

٥٤- تشكل التوترات بين الطوائف عقبة خطيرة أمام عودة اللاجئين والأشخاص المشتبه في أنهم ارتبطوا بمختلف الجماعات المسلحة. والطبيعة المعقدة للحوادث المسجلة لا تسمح بتمييز واضح بين عمليات العنف ذات الطبيعة الإجرامية وعمليات الانتقام على أساس المعايير العرقية والهوية. فمن المناسب أن نحيي جهود السلطات والمنتخبين المحليين، بما في ذلك تومبوكتو، الذين بدأوا حملات التوعية على العيش المشترك لمنع أي عمل من أعمال الانتقام، وتعزيز التسامح بين الطوائف وخلق الظروف التي تفضي إلى احترام حقوق الإنسان. وفي

هذا السياق، فإن حالة مجتمعات بيلا، التي ذكِرت في التقرير السابق للمفوضة السامية، تستحق اهتماماً خاصاً. والواقع أنه لا يزال البيلا يعانون من التمييز والوصم، ويُستخدم البعض منهم كعبيد من جانب الطوارق.

طاء- النازحون في بلادهم واللاجئون

٥٥- تبقى حماية السكان المدنيين من قبل قوات الدفاع والأمن المالية تحدياً في العديد من المناطق الشمالية حيث لا تملك الحكومة إلى الآن الوسائل اللازمة لحماية جميع السكان، بما في ذلك النازحين داخلياً. ووفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كان عدد المشردين داخلياً ٠٢٧ ٣٠١ بين كانون الثاني/يناير و٢٣ أيار/مايو ٢٠١٣. وخلال نفس الفترة، قدّر عدد اللاجئين في الدول المجاورة بـ ١٢٩ ١٧٤، موزعون على النحو التالي: ١٠٨ ٧٤ في موريتانيا و٠٠٠ ٥٠ في النيجر، و٩٧٥ ٤٩ في بوركينا فاسو. ويواصل ماليون الفرار من بلدهم سعياً وراء ملجأ في البلدان المجاورة.

٥٦- وما بين ٩ و٢٠ أيار/مايو ٢٠١٣، توجهت ثلاث فرق لحقوق الإنسان تابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، إلى بوركينا فاسو والنيجر وموريتانيا، لتقييم حالة حقوق الإنسان كما عاشها اللاجئون الماليون قبل أن يلوذوا بالفرار بعيداً عن أماكنهم الأصلية من ناحية، ولمعالجة مسائل الإفلات من العقاب والمصالحة الوطنية ومشاركتهم في انتخابات تموز/يوليه ٢٠١٣ من ناحية أخرى.

٥٧- ويخشى اللاجئون، الآتون من الشمال أساساً، انعدام الأمن والفوضى بسبب غياب الإدارة المالية، وقيام الجيش المالي و/أو الجماعات المسلحة بعمليات انتقام، خاصة الحركة الوطنية لتحرير أزواد وحركة التوحيد والجهاد في غرب أفريقيا. ويخشى اللاجئون بالأخص خطر الاختطاف، والاختفاء القسري والإعدام بدون محاكمة أو خارج نطاق القضاء، وخطر النهب، وهي الأسباب الرئيسية لفرارهم، بالإضافة إلى الظروف المعيشية التي تزداد صعوبة بسبب قصور الخدمات العامة. وقد أشار معظم اللاجئين إلى استعدادهم للعودة إلى مناطقهم الأصلية، شريطة استعادة السلام والأمن. وأكد اللاجئون أيضاً أن المصالحة الوطنية ينبغي ألا يرافقها إفلات من العقاب.

رابعاً- التدابير المتخذة من الحكومة

٥٨- حتى الآن، تتمحور تدابير الحكومة لمعالجة حالة حقوق الإنسان حول تدابير سياسية وإجراءات قانونية. فعلى الصعيد السياسي، اعتمدت الحكومة في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٣ إعلان باماكو، معربة بذلك عن التزامها باحترام حقوق الإنسان ومكافحة الإفلات من العقاب. فهذا الالتزام وحملات التوعية وإقامة الشرطة العسكرية في مناطق انتشار القوات المالية سمح بالتنبه لانتهاكات حقوق الإنسان والحد من عمليات الانتقام ضد الجاليات العربية والطوارق.

٥٩- وأكدت السلطات أنها أرسلت تعميماً تذكّر فيه جميع وحدات الجيش المشاركة في العمليات العسكرية بضرورة احترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وعممت الحكومة أيضاً في الجزء الشمالي من البلد، وخاصة في تومبوكتو وغاو، مأمورية هامة من الدرك لاستجواب الذين اعتقلوا خلال العمليات العسكرية واتخاذ إجراءات رادعة إذا ما حصل اعتداءات من العسكريين خلال هذه العمليات.

٦٠- وأنشأت الحكومة أيضاً لجنة للتحقيق في انتهاكات لحقوق الإنسان وقعت في جميع أنحاء الإقليم. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ لجنة مشتركة بين مالي وموريتانيا للتحقيق بشأن إعدام الجيش المالي في ديابالي ١٣ من الدعاة الماليين والموريتانيين. لكن هذه المبادرات لم تعرف حتى الآن أية متابعة قضائية.

٦١- وفي استجابة لمتطلبات تنظيم حوار شامل حول الخروج من الأزمة، أنشأت الحكومة بموجب المرسوم رقم 2013-212/P-RM في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣ لجنة للحوار والمصالحة. ولدى هذه اللجنة تفويض لمدة سنتين كي تحقق مهمة واسعة النطاق من أجل القيام بما يلي: '١' إحصاء القوى السياسية والاجتماعية المعنية بعملية الحوار والمصالحة؛ '٢' تحديد الجماعات المسلحة المؤهلة للحوار وفقاً لخارطة طريق توصل إلى الفترة الانتقالية؛ '٣' تسجيل لحالات انتهاك حقوق الإنسان التي ارتكبت في البلد منذ بداية القتال حتى الاستعادة الكاملة للبلد؛ '٤' اقتراح وسائل من أي نوع كان تساعد في التغلب على الصدمات التي يعاني منها الضحايا؛ '٥' تحديد وتقديم مقترحات لتنفيذ الإجراءات الرامية إلى تعزيز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية؛ '٦' تسليط الضوء على فضائل الحوار والسلام؛ '٧' المساهمة في ظهور وعي وطني وفي تعلق جميع المواطنين بالمصلحة العامة؛ '٨' تعزيز القيم الديمقراطية والاجتماعية/الثقافية المتعلقة بالأرض، وبخاصة احترام الحق في الاختلاف.

٦٢- وعين رئيس الجمهورية بالنيابة أعضاء لجنة الحوار والمصالحة بموجب المرسوم رقم 2013-325/P-RM في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وجرى تنصيبهم في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٣. وعلاوة على أن ولاية لجنة الحوار والمصالحة لا تبدو متماشية مع ركائز عملية العدالة الانتقالية[٦]، فقد انتقد بعض من الطبقة السياسية والمجتمع المدني تكوينها. والواقع أن لجنة الحوار والمصالحة هذه تتألف من ٣٣ عضواً ومن شأن ضخامتها أن تلحق ضرراً بفعاليتها. وفي الواقع، تظهر اللجنة في هذه المرحلة في شكل هيئة ذات طبيعة سياسية في المقام الأول لبحث المصالحة من خلال حوار شامل بين كل الجماعات في مالي. وبالتالي تبدو القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان وبالعدالة الانتقالية محدودة[٧].

(٦) كشف الحقيقة وإقامة العدل وجبر الضرر وضمان عدم التكرار.

(٧) أجرى المفوض السامي لحقوق الإنسان تحليلاً أولياً للمرسوم رقم 2013-212/P-RM المؤرخ في ٦ آذار/مارس ٢٠١٣ بشأن إنشاء مجلس الإنماء والإعمار وتنظيمه وسير عمله وأُرسل إلى وزارة العدل في مالي.

٦٣- ولذلك يبدو من المهم أن يكون هناك المزيد من الوضوح حول رؤية سلطات مالي بشأن العدالة الانتقالية، مما يسمح للشركاء التقنيين والماليين لمالي بمساعدتها في هذه العملية التي قد تساعد على تحديد الوقائع المتعلقة بعمليات انتهاك حقوق الإنسان، وتضميد جراح الماضي وتعزيز اللحمة الوطنية، إن جرت العملية وفقاً للمعايير الدولية والممارسات الجيدة في هذا المجال.

٦٤- وعلى الصعيد القضائي، ورداً على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبتها الجماعات المسلحة، ولا سيما بسبب الاستحالة المادية لانتشار المؤسسة القضائية في المنطقة، نُقلت إلى المدعي العام للمقاطعة الثالثة في باماكو بموجب حكم صادر عن المحكمة العليا في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ السلطات القضائية التي كانت مفوَّضة في السابق إلى مناطق غاو وكيدال وتومبوكتو. وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، لم تكن هناك حالات تحقيق ذات مصداقية خاصة حول مزاعم الاغتصاب، وذلك على الرغم من التعميم الحكومي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، والذي يحث المدعين العامين والقضاة على إعطاء الأولوية لحالات الاغتصاب المرتكبة في شمال البلد في ٢٠١٢.

٦٥- وعلاوة على ذلك، وفي أعقاب مزاعم عديدة عن إعدام أفراد وإلقاء جثثهم في آبار في سيفاري، فتحت النيابة المختصة تحقيقاً لتسليط الضوء على هذه المسألة. وفتحت الحكومة أيضاً تحقيقات بشأن حالات رمزية أخرى من انتهاكات حقوق الإنسان يُزعم أن الجيش المالي ارتكبها، بما في ذلك حالة اختطاف واختفاء قسري لثمانية تجار عرب وتاجر من سونغاي وقعت في تومبوكتو، في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٣. وفي هذا الصدد، أُحضر من تومبوكتو خمسة عسكريين ماليين منهم نقيب وسُلموا للعدالة لتورطهم في هذه القضية.

٦٦- وفي ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٣، أطلقت النيابة العامة سراح ٢٧ شخصاً اعتقلوا في إطار تحقيقات حول الوضع في شمال البلد منذ بداية الأزمة، لعدم كفاية الأدلة. وبذلت وزارة العدل جهوداً ترمي إلى تحسين ظروف الاحتجاز في السجن المركزي في باماكو عقب وفاة أربعة أشخاص كانوا قيد الاعتقال، في نيسان/أبريل ٢٠١٣.

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٧- على الرغم من التقدم في تحرير جزء كبير من الشمال في أعقاب العمليات العسكرية للجيش في مالي بدعم من فرنسا والقوات الأفريقية، لا تزال حالة حقوق الإنسان غير مستقرة بسبب تحديات كبيرة في مجال الأمن، واستعادة سلطة الدولة، وبناء دولة القانون، والحوار السياسي والمصالحة الوطنية. وفي هذا السياق، ما زالت حماية حقوق الإنسان تشكل قضية محورية في إيجاد حلول للأزمة في مالي.

٦٨- وقد اتخذت السلطات المالية عدداً من التدابير لمكافحة الإفلات من العقاب ومقاضاة مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. وينبغي دعم هذه الجهود من قبل المجتمع الدولي لمساعدة البلد على مواجهة العديد من التحديات المتعلقة بالأمن، واستعادة سيادة القانون، وإعادة بناء الديمقراطية وتفعيل الاقتصاد فضلاً عن احترام حقوق الإنسان.

٦٩- ونظراً لما تقدم، تتوجه مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتوصيات التالية إلى حكومة مالي:

(أ) التأكد من أن الإدارات المختصة بدأت تحقيقات شاملة مستقلة وحيادية في كافة مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي التي ارتكبتها قوات الدفاع والأمن المالية والجماعات المسلحة؛

(ب) اتخاذ تدابير عاجلة لتنظيم محاكمات عادلة للمعتقلين الذين هم على صلة بالأزمة أو لكافة الأشخاص الآخرين المتورطين في عمليات انتهاك حقوق الإنسان؛

(ج) تأمين العودة الفعلية لإدارة مالي إلى مناطق الشمال من أجل استعادة سيادة القانون والسلم الاجتماعي؛

(د) القيام بتفكيك الميليشيات ومختلف القوى الأخرى الموازية ذات الأنشطة التي لا تزال تؤثر على سلامة الأشخاص والممتلكات؛

(هـ) الاستمرار، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وبعثة التدريب التابعة للاتحاد الأوروبي في مالي، في تدريب قوات الدفاع والأمن المالية على مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وعلى سياسة العناية باحترام حقوق الإنسان؛

(و) إنشاء آلية للعدالة الانتقالية وفقاً للممارسات وقواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان بدعم تقني من المفوضية العليا لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة؛

(ز) ضمان أن تؤخذ في الاعتبار ضمن عملية المصالحة الوطنية احتياجات وآراء النازحين في بلدهم واللاجئين، واتخاذ التدابير المناسبة لضمان مشاركة جميع الماليين في العملية الانتخابية؛

(ح) اتخاذ تدابير عاجلة لخلق ظروف مواتية لعودة اللاجئين، ومشاركة جميع الماليين في العملية السياسية، وتنظيم حملات توعية لصالح حقوق الإنسان والتسامح والعيش المشترك.

٧٠- تتقدم مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بالتوصيات التالية إلى المجتمع الدولي:

(أ) تقديم المساعدة التقنية والمالية اللازمة لمختلف الأطراف الفاعلة للبدء أو لمواصلة برامج تعزيز القدرات الوطنية، بما في ذلك إصلاح قطاع العدالة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان؛

(ب) الاستمرار في دعم برامج تعزيز قدرات الجيش المالي في مجال حقوق الإنسان وحماية السكان؛

(ج) ونظراً لتأثير الأزمة على العيش المشترك، دعم البرامج الرامية إلى تعزيز التسامح واحترام التنوع.